الأمم المتحدة

S/2018/416



Distr.: General
3 May 2018
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢ أيار/مايو ٢٠١٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن

عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، أتشرف بأن أحيل إليكم التقرير الثالث والخمسين عن تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، الذي يغطي الفترة من ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٨، والذي تلقيتُه من الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا عرض هذا التقرير على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**





المرفق

رسالة مؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك

عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥) الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه التقارير الواردة من الممثل السامي طبقاً للمرفق ١٠ للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ونتائج مؤتمر لندن المعقود يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أُحيل إليكم طيه التقرير الثالث والخمسين للممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك. وأرجو ممتنا تعميم هذا التقرير على أعضاء مجلس الأمن للنظر فيه.

وهذا هو تقريري الدوري التاسع عشر الذي أُقدّمه إلى الأمين العام منذ أن تولّيتُ منصب الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩. وهو يغطي الفترة من ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

وإن احتجتم أو احتاج أي عضو من أعضاء المجلس إلى أي معلومات إضافية علاوةً على ما يرد في التقرير المرفق بهذه الرسالة، أو إذا كانت لديكم أي أسئلة بشأن مضامينه، سيكون من دواعي سروري أن أوافيكم بتلك المعلومات.

(توقيع) فالنتين **إنزكو**

التقرير الثالث والخمسون المقدم إلى الأمين العام من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك

موجز

يغطي هذا التقرير الفترة من ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٨. ولئن كان قد تسنى للمؤسسات والزعماء السياسيين في البوسنة والهرسك إحراز تقدم تدريجي بشأن بعض التزاماتها المتعلقة بعمليات الاندماج في الفضاء الأوروبي – الأطلسي، فإن فترة الأشهر الستة الماضية شهدت تدهورا ملحوظا يرتبط بالخطاب العام المثير للانقسام وبحالة احترام سيادة القانون في البلد. أما المسائل الداخلية الحيوية المتعلقة بقانون الانتخابات وقانون الإجراءات الجنائية في البوسنة والهرسك فقد ظلت دون تسوية، حيث إن اهتمام العديد من الأحزاب ينصب على توطيد سلطتها واستمالة قواعد الناخبين لكل منها تمهيدا لموسم الحملات الانتخابية. وذكرت كذلك المفوضية الأوروبية، في تقريرها المؤقت عن البوسنة والهرسك الصادر إلى جانب صفقة التوسيع لعام ٢٠١٨ في ١٧ نيسان/أبريل، أن التوترات القائمة بين الأحزاب أدت إلى إبطاء وتيرة الإصلاح.

ومن بين التطورات الإيجابية، كان أبرز إنجاز شهدته الفترة المشمولة بالتقرير هو تقديمُ سلطات البوسنة والهرسك ردودَها على الاستبيان الذي أجرته المفوضية الأوروبية في شباط/فبراير، وهو خطوة هامة اتخذتها البلد في مساعيه الرامية إلى أن يصبح بلدا مرشحا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في المستقبل. وتمثل تطور إيجابي آخر في اعتماد مجموعة من القوانين المتعلقة بالضرائب غير المباشرة، وهو مما أفضى، إضافةً إلى شروط أخرى، إلى إنجاز صندوق النقد الدولي استعراضَه وموافقته على الدفعة الثانية من الأموال في إطار تسهيل الصندوق الممدد، في ٩ شباط/فبراير.

ومن التطورات الملحوظة الأخرى الاجتماع الثلاثي الأطراف الذي عُقد في آذار/مارس بين رئاسة البوسنة والهرسك ورئيسَي صربيا وكرواتيا. وأعلنت مجموعة العمل المالي أيضا، في شباط/فبراير، أن البوسنة والهرسك لم تعد خاضعة لرصد خاص من المجموعة، بعد أن أحرز البلد تقدما في معالجة أوجه القصور الاستراتيجي التي سبق تحديدها في جهوده المبذولة في مجالَي التصدي لغسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، ما زالت تحديات كبيرة ماثلة. فمن المتوقع أن تجري الانتخابات العامة المقبلة في البوسنة والهرسك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، إلا أن تشكيل السلطات بعد التصويت قد ينطوي على صعوبات بالغة إذا لم تُعتمد التغييرات المقرر إدخالها على الأحكام من قانون الانتخابات التي ستنظّم الانتخاب غير المباشر للمندوبين في أحد مجلسَي برلمان الاتحاد. ومثلما ذُكر سابقاً، كانت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك قد ألغت أحكام القانون المنظِّمة للانتخابات لمجلس شعوب الاتحاد في تموز/يوليه ٢٠١٧، بعدما قضت بعدم دستورية تلك الأجزاء من القانون في قرارها الصادر عام ٢٠١٦ في ما يُسمى ''قضية ليوبيتش''. وإذا لم يتشّكل مجلس شعوب الاتحاد بعد الانتخابات، فسيحول ذلك دون انتخاب رئيس الاتحاد ونواب الرئيس الجدد، المسؤولين عن تعيين أسماء أعضاء حكومة الاتحاد الجديدة، وسيحول أيضا دون انتخاب نواب من البوشناق والكروات في مجلس شعوب البوسنة والهرسك، الذي يشكّل أحد مجلسَي البرلمان على مستوى الدولة.

ومع إعلان الانتخابات المتوقع في أيار/مايو، والانتخابات نفسها المزمع إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر، فإن على السلطات المختصة في البوسنة والهرسك أن تتفق على التغييرات الانتخابية التي ستمكّن من تيسير إجراء الانتخابات العامة لعام ٢٠١٨ وتنفيذ نتائجها. وعلى غرار ما بيّنه مديرو الشؤون السياسية للمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام في بيانهم الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، فإن ''القرار الصادر في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، المتعلق تحديدا بالانتخابات لمجلس شعوب الاتحاد، يجب تنفيذه، باعتباره ذلك من الأولويات العاجلة، وتجنب جعله مثيراً لمزيد من التحديات بجمعه مع المطالب السياسية''.

وقد أثيرت مسألة أخرى لا تقل إلحاحاً عن ذلك تتعلق بالسلطة القضائية للبوسنة والهرسك. ففي حزيران/يونيه ٢٠١٧، أعلنت المحكمة الدستورية عدم دستورية عدة أحكام من قانون الإجراءات الجنائية للبوسنة والهرسك التي تنظّم تدابير التحقيق الخاصة في الدعاوى الجنائية. وبانقضاء الموعد النهائي المحدد في ستة أشهر دون أن يقوم برلمان البوسنة والهرسك بتصحيح المسألة، فإن المحكمة قد تبت قريباً في مسألة عدم الإنفاذ، مما يجرّد السلطة القضائية من الأدوات اللازمة لمكافحة الجريمة المنظمة والفساد. ومن شأن ذلك أن يشكّل انتكاسةً خطيرة جدا لسيادة القانون.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم أتوقف عن حثّ قيادة جمعية كانتون الهرسك - نيريتفا وبعض جمعيات الكانتونات الأخرى على العمل على مواءمة دساتير هذه الكانتونات مع قرار صادر عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك منذ عام ٢٠٠٠ ومع دستور الاتحاد، من أجل ضمان المساواة للصرب باعتبارهم شعبا من الشعوب المكوِّنة للاتحاد، والاعتراف رسمياً باللغة الصربية والحروب الأبجدية السيريلية.

ومن دواعي القلق الأخرى أيضا استمرار وتصعيد الخطابات المثيرة للانقسام وزعزعة الاستقرار التي تصدر عن شخصيات سياسية مرموقة من جميع الأطراف. فعلى سبيل المثال، ما زال رئيس جمهورية صربسكا، إمعاناً في اتجاه قائم منذ أمد طويل، ينكر على الدولة للبوسنة والهرسك صفة الدولة ويدعو إلى انفصال الكيان في آخر المطاف. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُبديت أيضا تعليقات علنية تمجّد مجرمي الحرب الذين صدرت بحقهم إدانات وتدعو إلى إعادة جيش جمهورية صربسكا إلى نصابه. وأعرب العضو الكرواتي في مجلس رئاسة البوسنة والهرسك عن أفكار تثير مزيدا من الانقسام الداخلي في البلد، بينما هدّد سياسيون كروات آخرون بحل البلد إذا لم تتم تسوية المسائل الانتخابية الراهنة بما يرضيهم.

وفي إطار السلطة المخوَّلة لي بموجب المرفق ١٠ للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، أؤكد مجددا أن الكيانين لا يحق لهما الانفصال عن البوسنة والهرسك، وأن الاتفاق يكفل سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية والوضع الدستوري الداخلي للكيانين.

إضافةً إلى ذلك، يجب أن أعرب عن قلقي من التعليقات التي أبداها عدد من الشخصيات السياسية بشأن إمكانية نشوب نزاع في المستقبل إذا ما تفكّك البلد. ومنها التعليقات الصادرة عن رئيس وزراء الاتحاد بشأن إنتاج معدات عسكرية وتعليقات العضو البوسني في مجلس رئاسة البوسنة والهرسك في وقت لاحق، التي ذهبت إلى أبعد من ذلك لتشير إلى وجود عملية إعادة تسليح قيد التنفيذ تمهيدا لسيناريو حرب مفترضة. وجاءت هذه التعليقات عقِب جدل أثير في وقت سابق خلال الفترة المشمولة بالتقرير بشأن شراء شرطة جمهورية صربسكا أسلحةً ذات الماسورة الطويلة.

إن البوسنة والهرسك تشهد كثيرا مما طال أمده من الخطابات الاستفزازية التي لا فائدة منها. وعلى جميع الشخصيات العامة أن تتحرى الحرص والمسؤولية عند اختيار كلماتها. فالبوسنة والهرسك دولة واحدة ذات سيادة متعددة الأعراق تتألف من كيانين، يعيش جميع المواطنين – الشعوب الثلاثة المكوِّنة وغيرها – ويعملون في كنفهما معاً، ويتحمل المسؤولون المنتخبون، أكثر من غيرهم، المسؤولية عن المساهمة في إحلال السلام وتحقيق المصالحة.

أولا – مقدمة

هذا هو تقريري الدوري التاسع عشر الذي أقدمه إلى الأمين العام للأمم المتحدة منذ أن تولَّيتُ منصب الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك في عام ٢٠٠٩. ويتضمن التقرير سرداً للتقدم المحرز في سبيل تحقيق الأهداف الواردة في تقارير سابقة، ويسجل التطورات المستجدة على أرض الواقع، ويدوّن الاستشهادات ذات الصلة بالموضوع، ويعرض تقييما محايدا أجريته لحالة تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك في المجالات الرئيسية التي تندرج ضمن الولاية المنوطة بي. وقد انصبّت جهودي على تناول هذه المجالات، وفقاً لما تقتضيه مسؤوليتي المتمثلة في دعم الجوانب المدنية من الاتفاق. وعليه، واصلتُ تشجيع سلطات البوسنة والهرسك على إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الخمسة والشرطين اللازمين لإغلاق مكتب الممثل السامي، وعملتُ من أجل الحفاظ على التدابير المتخذة سابقا لتنفيذ الاتفاق.

وأواصل تكريس طاقاتي للوفاء بولايتي وفقا لما يرد في المرفق ١٠ للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن. إضافةً إلى ذلك، يدعم مكتبي دعما تاما جهود الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي المبذولة لمساعدة البوسنة والهرسك في المضي قدما في تحقيق اندماج أوثق ضمن هاتين المنظمتين.

ثانيا – آخر المستجدات السياسية

ألف – المناخ السياسي العام

ما زال الانقسام العرقي والسياسي قائماً في البوسنة والهرسك. فسياسة الطعن في المؤسسات على مستوى الدولة التي تنتهجها جمهورية صربسكا منذ أمد طويل اتسع نطاقها ليشمل الاتحاد. وتؤثر هذه الاتجاهات المستمرة، التي اشتدت على مدة السنين، تأثيرا سلبيا في وظيفة الدولة وسلطات الاتحاد وتعيق اندماج البلد بحزم في الهياكل الأوروبية – الأطلسية. وعلى الرغم من وجود العديد من المسائل المعلقة التي يتعين على السلطات في البوسنة والهرسك أن تبت فيها، فقد بدأت الأحزاب السياسية بالفعل حملاتها السابقة للانتخابات قبل حلول موعد الانتخابات العامة لشهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ بكثير.

وعلى صعيدَي الدولة والاتحاد، ما زال تعارض وجهات نظر حزب العمل الديمقراطي الذي أغلبية أعضائه من البوشناق وحزب الاتحاد الديمقراطي الكرواتي – الشريكين في الائتلافات الحاكمة على الصعيدين معاً – بشأن التعديلات اللازم إدخالها على قانون الانتخابات للبوسنة والهرسك يضرّ بالعلاقات بينهما. وفي الوقت نفسه، هدّد شريكهما، حزب ”من أجل مستقبل أفضل“ الذي أغلبية أعضائه من البوشناق، بالانسحاب من الائتلافات الحاكمة على الصعيدين معاً وهو يصوّت بازدياد لصالح المعارضة. وعلى صعيد الاتحاد، تعذّر على الحكومة إتمام التعيينات في إدارة الضرائب التابعة للاتحاد، على الرغم من أن مجلسَي برلمان الاتحاد لم يجتمع أي منهما منذ أكثر من شهرين في الفترة من أواخر كانون الثاني/يناير إلى منتصف نيسان/أبريل.

وفي جمهورية صربسكا، وبعد عدة دورات مضطربة عقدتها الجمعية الوطنية للجمهورية في الفترة السابقة، بذل الائتلاف الحاكم وأحزاب المعارضة جهدا فاترا لصياغة اتفاق للتعاون، إلا أن عدم توصّل الأحزاب إلى توافق في الآراء حال دون إبرامه. وعلى الرغم من نجاعة الائتلاف الحاكم في الدفع قدما

ببرنامجه، فإنه ما زال يضـرب بمصـالحه عبر ما يصـدره بعض القادة من مسـؤوليه من خطابات مناهضـة لاتفاق دايتون ومعادية للدولة.

وما زالت الســلطات متمادية على جميع المســتويات في تجاهُل أو رفض القرارات الملزِمة التي تتخذها السلطة القضائية، حيث إن الأحزاب الاتحادية لم تبذل بنفسها جهدا يُذكر في سبيل إبرام اتفاق سـياسـي يكون من شـأنه أن يعالج مسـألة مجلس شـعوب الاتحاد تمشـياً مع القرار الصـادر عن المحكمة الدسـتورية للبوسـنة والهرسـك في ''قضـية ليوبيتش''. ففي مدينة موسـتار، لم ينتخب مواطنو البوسـنة والهرسك ممثليهم المحليين منذ عام ٢٠٠٨ بسبب التقاعس عن تنفيذ قرار آخر أصدرته المحكمة الدستورية. أما جمهورية صـربسـكا فما زالت هي بدورها ترفض الأحكام الصـادرة سـواء عن المحكمة الدسـتورية أو محكمة الدولة في البوسنة والهرسك بشأن تسجيل الممتلكات الدفاعية والاحتفال بشأن ''يوم جمهورية صربسكا'' في ٩ كانون الثاني/يناير.

وما زالت السلطات، إذْ تبدي استخفافاً شاملا بسيادة القانون، مستمرة في عدم تنفيذ القرارات الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية ''*سايديتش وفينتشي*'' وما يتصل بها من قضايا، مُفسحةً المجال أمام التمييز ضد حق بعض الأشخاص في الترشُّح لشغل المناصب العامة.

باء - القرارات التي اتخذها الممثل السامي خلال الفترة المشمولة بالتقرير

بالرغم من أن التحديات التي تواجه سـيادة القانون والاتفاق الإطاري العام للسـلام في البوسـنة والهرسـك كانت مسـتمرة خلال الفترة المشـمولة بالتقرير، فقد التزمتُ الامتناع عن اسـتخدام سـلطاتي التنفيذية وفقاً لسياسة المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام التي تؤكد على ''تولّي السلطات المحلية زمام الأمور'' بدلا من اتخاذ القرارات على الصعيد الدولي.

جيم - خمسة أهداف وشرطان لإغلاق مكتب الممثل السامي

التقدم المحرز في تحقيق الأهداف

خلال الفترة المشـمولة بالتقرير، لم تُحرز سـلطات البوسـنة والهرسـك إلا تقدما محدودا نحو الوفاء بمتطلبات الأهداف الخمسة والشرطَين التي وضعها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام باعتبارها شروطا ضرورية لإغلاق مكتب الممثل السامي.

ممتلكات الدولة والممتلكات الدفاعية

تواصـلت خلال الفترة المشـمولة بالتقرير عمليةُ تسـجيل الممتلكات الدفاعية المحتملة في إطار ملكية دولة البوسنة والهرسك. وتشير عبارة ''الممتلكات الدفاعية المحتملة'' إلى قائمة محددة من الأصول الثابتة التي تحتاج إليها القوات المسلحة للبوسنة والهرسك وينبغي تسجيلها لدولة البوسنة والهرسك وفقاً لدستور البوسنة والهرسك، والاتفاق المتعلق بمسائل الخلافة، وقانون البوسنة والهرسك بشأن الدفاع، والقرارات ذات الصلة الصادرة عن هيئة رئاسة البوسنة والهرسك.

وقد سُـجل حتى الآن بنجاح ٣١ موقعاً من المواقع العسـكرية في الاتحاد التي تندرج في فئة الممتلكات الدفاعية المحتملة، منها ٢٧ موقعا سُجلت ملكيتها للدولة في سجلات الأراضي المعنية، وأربعة مواقع أخرى سُجّلت لتستخدمها وزارة الدفاع في البوسنة والهرسك أو القوات المسلحة للبوسنة والهرسك.

وتوجد عدة ممتلكات إضافية بلغت مراحل مختلفة من عملية التسجيل. وقد عجّلت مؤسسات الدولة المختصة، ويُحسب لها ذلك، بوتيرة جهودها الرامية إلى دفع هذه العملية قدما، وهي تركز أساساً على توضيح وتذليل مختلف الصعوبات القانونية التقنية المتصلة ببعض المواقع الدفاعية المحتملة.

وفي الوقت نفسه، ما زالت عملية تسجيل الممتلكات الدفاعية المحتملة الموجودة على أراضي جمهورية صربسكا متوقفة بسبب العراقيل السياسية. وقد رفضت إدارة جمهورية صربسكا للشؤون الجيوديسية وشؤون الممتلكات العديد من طلبات التسجيل بسبب ما ادعت أنه ''عدم وجود أساس قانوني صحيح''. وأوضح مسؤولون رفيعو المستوى في جمهورية صربسكا في بيانات عامة أن سلطات البلد لا تعتزم تنفيذ القرار النهائي والملزِم الصادر عن محكمة البوسنة والهرسك في قضية الموقع الدفاعي المحتمل في هان بييساك، وهو ما يشكل انتهاكا صارخا لمبدأ سيادة القانون.

وفيما يتعلق بمسألة الممتلكات الدفاعية غير المحتملة وغيرها من ممتلكات الدولة، فإن مكتب الممثل السامي ما القلق يساوره من انتهاكات القانون المتعلق بفرض حظر مؤقت على التصرف في ممتلكات الدولة التابعة للبوسنة والهرسك، المشتهر باسم حظر التصرف في ممتلكات الدولة. وكان الممثل السامي قد سنّ هذا القانون في آذار/مارس ٢٠٠٥ وأقرّته لاحقا الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧، وذلك بهدف وضع تدابير فعالة لحماية مصالح دولة البوسنة والهرسك المتعلقة بالممتلكات قبل سنّ التشريعات الملائمة. غير أن عمليات نقل الأصول المملوكة للدولة والتصرف فيها، في الفترة الفاصلة، يبدو أنها كانت متعارضة مع أحكام القانون، مثلما هو الحال في العديد من المواقع الدفاعية غير المحتملة الموجودة في أراضي جمهورية صربسكا.

وفي هذا الصدد، من المهم التأكيد على أن انتهاكات حظر التصرف في ممتلكات الدولة، وهي انتهاكات لاغية بمقتضى القانون، تشكّل تحديا خطيرا لسيادة القانون وتضرّ مباشرةً بحقوق الملكية والمصالح المستقرّة لدولة البوسنة والهرسك. كما أن هذه الانتهاكات يُحتمل أن تؤدي إلى تعقيدات قانونية وعملية ومالية عديدة لكلا الطرفين المعنيَين، اللذين يخطئان الاعتقاد أنهما اكتسبا حقوق الملكية من هذه المعاملات، وللمسؤولين عن المؤسسات العامة. ولذلك على المؤسسات المسؤولة في البوسنة والهرسك أن تجري تحليلا دقيقا لجميع الحالات التي ارتُكبت فيها انتهاكات للحظر أو غيرها من الأعمال غير القانونية أو المخالفات فيما يتعلق بالتخلص من أصول ممتلكات الدولة ومختلف أشكال نقلها وتخصيصها.

وما زال اعتماد تشريعات شاملة على مستوى الدولة تقرّ وتعتمد تماما مبادئ القرار الصادر في عام ٢٠١٢ عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك – الذي أثبت أن دولة البوسنة والهرسك هي صاحبة سندات ملكية جميع ممتلكات الدولة وأن الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك هي المسؤولة دون غيرها عن تنظيم هذه المسألة – يشكّل مهمة هامة وعاجلة.

الاستدامة المالية

عملاً بولايتي، بما فيها مسؤوليات التنسيق المنوطة بي، واصل مكتب الممثل السامي متابعة وتحليل التطورات والإجراءات التشريعية المتعلقة بالاستدامة المالية في البوسنة والهرسك، وإعداد التقارير عنها. ومن تلك المهام الرصد وتقديم التقارير إلى المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام عن أنشطة مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة للبوسنة والهرسك، الذي يشكّل مكتب الممثل السامي ممثلَ المجتمع الدولي الوحيد فيه، وأنشطة مجلس المالية العامة للبوسنة والهرسك.

ورغم أن مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة عقد اجتماعاته بانتظام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن المسائل التي ظلت معلقة منذ فترة طويلة لم يُبت فيها بعد، مثل تعديل معامِلات توزيع الإيرادات وتسوية الديون بين الكيانين. فالمجلس لم يتمكن خلال الاجتماع الذي عقده في ٢٢ آذار/مارس من الاتفاق على منهجية لتخصيص إيرادات رسوم المرور المتوخى منها أن تُستخدم في تشييد الطرق السريعة والطرقات، وهو يعيق صرف ما قدره ٦٤،٧ مليون مارك بوسني من الأموال المتراكمة، فضلا عما يتأتى في المستقبل من الإيرادات من رسوم المرور بموجب التشريع الجديد المتعلق بالضرائب غير المباشرة.

إضافةً إلى ذلك، تواجه هيئة الضرائب غير المباشرة إنفاذ قرار صدر عن محكمة البوسنة والهرسك في عام ٢٠١٥ يُلزِمها بسداد فوائد بأكثر من ١٥ مليون مارك بوسني لجمهورية صربسكا لتخلفها عن سداد ديون اتحادية مستحقة لجمهورية صربسكا في عامَي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ (تمت تسويته في عام ٢٠١١)، وكذلك الفوائد الجزائية على هذا المبلغ. ويصل الآن المبلغ الإجمالي المستحق إلى حوالي ٣٠ مليون مارك بوسني. وسواء الدَّين في حد ذاته أو عدم تسويته ناجمان عن منازعات الكيانَين المستمرة على تخصيص إيرادات الضرائب غير المباشرة وعدم امتثالهما للأنظمة السارية، ومع ذلك تُحمَّل هيئة الضرائب غير المباشرة المسؤولية عن ذلك. ويجري إنفاذ قرار المحكمة وقد تترتب عليه آثار خطيرة وبعيدة المدى على الهيئة وبالتالي على الاستقرار المالي في البوسنة والهرسك.

واجتمع مجلس المالية العامة للبوسنة والهرسك ثلاث مرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير وانصب اهتمامه أساساً على المسائل ذات الصلة بتعاون البلد مع صندوق النقد الدولي.

مقاطعة برتشكو

واصل مكتبي تقديم مساعدة الخبراء إلى سلطات مقاطعة برتشكو، بناء على طلبها، في إعداد اللوائح الداخلية ومعالجة المسائل المتعلقة بتنفيذ الأجزاء الرئيسية الأربعة من التشريعات المالية التي اعتُمدت في حزيران/يونيه ٢٠١٦، والتي ترمي إلى زيادة دمج مقاطعة برتشكو مع النظام القانوني للبوسنة والهرسك، وتيسير تنفيذ البرنامج الاقتصادي للبوسنة والهرسك المتفاوَض عليه مع صندوق النقد الدولي، وتمكين المقاطعة من الأدوات اللازمة لزيادة الشفافية المالية، ومكافحة الاقتصاد غير الرسمي، ودرّ الإيرادات. وواصل مكتبي أيضا تقديم دعم الخبراء إلى المديرية المالية لمقاطعة برتشكو لمساعدتها في إعداد قانون جديد يتعلق بالميزانية.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، التمست سلطات مقاطعة برتشكو تدخُّل المشرف على مقاطعة برتشكو والمساعدة من مكتبي بشأن تهديد بمقاطعة جلسات الحكومة، وبعد ذلك أيضا بشأن مقترحات تشريعية مثيرة للإشكال تتعلق بتعيينات الشرطة. وقد ساعد عمل المشرف ومكتبي مع المعنيين من الأحزاب السياسية ومسؤولي المقاطعة حكومةَ المقاطعة في استئناف عملها، بينما توقف النظر في التشريعات المتعلقة بالشرطة. علاوةً على ذلك، أشرف مكتبي على عملية اختيار وتعيين نائب رئيس شرطة مقاطعة برتشكو، بما أسهم في تعيين منظم.

وفي شباط/فبراير، يسّر المشرف، بدعم من مكتبي، تسوية ودية ممكنة لإحراز التقدم الذي طال انتظاره في مشروع عصرنة ميناء برتشكو، مما أسهم في التقليل من أسباب التوتر السياسي في المنطقة ومكّن من صرف المساعدة المالية الدولية. وهناك أيضا قلق مستمر من احتمال التمادي في عدم تنفيذ

التعديلات التي أُدخلت على القرار المتعلق بحماية ضحايا الحرب المدنيين، والتي تم بمقتضاها تصحيح الأحكام التمييزية المتعلقة بضحايا الاغتصاب والاعتداء الجنسي في برتشكو.

ورغم توصّل شركة المرافق العامة لمقاطعة برتشكو في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر إلى إبرام عقد مع شركة الكهرباء في جمهورية صربسكا ينص على إمداد برتشكو بالطاقة الكهربائية في عام ٢٠١٨، فإن الاستمرار في ممارسة إبرام الاتفاقات في اللحظة الأخيرة يضع برتشكو في موقف تفاوضي ضعيف فيما يتعلق بضمان إمداد سكانها المستمر بالكهرباء.

ترسيخ سيادة القانون

فيما يتعلق بترسيخ سيادة القانون في مجالي الهجرة واللجوء، يواصل مكتبي تزويد سلطات البوسنة والهرسك بالمساعدة والدعم اللازمين لتنفيذ القانون المتعلق بالأجانب في البوسنة والهرسك المعتمد في عام ٢٠١٥، والقانون المتعلق باللجوء في البوسنة والهرسك المعتمد في عام ٢٠١٦.

دال – المسائل الانتخابية

قرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في قضية ليوبيتش والانتخابات العامة المقبلة

خلُصت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، كما ذُكر سابقاً، إلى عدم دستورية عدة أحكام من قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك تتعلق بالانتخاب غير المباشر للمندوبين من جمعيات الكانتونات لمجلس شعوب الاتحاد. وبناءً على طلب من بوزو ليوبيتش (عضو سابق في برلمان البوسنة والهرسك) يلتمس فيه إعادة النظر في هذه الأجزاء من القانون، أمرت المحكمة الجمعيةَ البرلمانية للبوسنة والهرسك أيضا أن تصحّح الأحكام غير الدستورية المعنية في غضون ستة أشهر. وبما أن البرلمان لم يفعل ذلك، أصدرت المحكمة في تموز/يوليه ٢٠١٧ أمرا منفصلا يقضي بإلغاء تلك الأحكام.

وقد يؤدي خلوّ قانون الانتخابات التي تنظِّم انتخاب المندوبين لمجلس شعوب الاتحاد من هذه الأحكام إلى تعقيد عملية تشكيل السلطات على صعيدَي كيان الاتحاد ودولة البوسنة والهرسك بعد الانتخابات العامة المقبلة المزمع إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. أولا، سيتعذّر على برلمان كيان الاتحاد سن التشريعات ما لم يُشكَّل مجلس شعوب الاتحاد. إضافةً إلى ذلك، لا يمكن انتخاب رئيس الاتحاد ونواب الرئيس لأن مجلس شعوب الاتحاد يؤدي دورا هاما في الاضطلاع بهذه المسؤولية. وبدون رئيس للاتحاد ونواب للرئيس، لا يمكن تسمية أعضاء حكومة جديدة لكيان الاتحاد. وأخيرا، سيضر ذلك أيضا بالسلطة التشريعية على مستوى الدولة لأن مجلس شعوب الاتحاد ينتخب بعض المندوبين للغرفة الثانية من برلمان الدولة ومجلس شعوب البوسنة والهرسك.

ورغم أن عددا من الأحزاب اقترحت خلال الفترة المشمولة بالتقرير وضع تشريعات لمعالجة هذه المشكلة، لم يكن أي من هذه المقترحات ثمرة لمشاورات ومفاوضات بين الأحزاب الكرواتية والأحزاب التي تتخذ من سراييفو مقرا لها. وقد قُدمت المجموعتان من التعديلات كلاهما دون مشاورات سابقة وهي تعديلات كامن بمثابة بيان لمواقف متطرفة أكثر من تجسيدها لمساعٍ إلى حل توافقي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، اقترح كل من الحزب الديمقراطي الاجتماعي وحزب القوى الديمقراطية قانونا جديدا على مستوى الاتحاد لمعالجة مسألة مجلس شعوب الاتحاد، ولكن حظوظ اعتماد هذا الاقتراح كانت أيضا ضئيلة.

ونظرا للطابع الملح للحالة، ما فتئ الاتحاد الأوروبي وسفارة الولايات المتحدة في البوسنة والهرسك يعملان على تيسير المحادثات بين الأحزاب السياسية. وهذه عملية تحظى بدعمي وبدعم مكتبي. غير أن المسؤولية تقع على عاتق القادة السياسيين المحليين، ولا سيما الأحزاب الممثَّلة في الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك، عن التوصل عن طريق المفاوضات إلى حل يمكّن من اعتماد التعديلات اللازمة على قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك. ويواصل مكتبي متابعة التطورات المتعلقة بتنفيذ القرار الصادر في قضية ليوبيتش عن كثب، وتأثيره المحتمل على الانتخابات العامة لعام ٢٠١٨ وعملية تشكيل الحكومة بعد ذلك.

قضية كريستو المعروضة على المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك

ازدادت مسألة انتخابات مجلس شعوب الاتحاد تعقيداً، منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، بسبب طلب جديد تقدمت به رئيسة مجلس نواب البوسنة والهرسك آنذاك، بوريانا كريستو، طعنت فيه التعديلات التي أُدخلت على دستور الاتحاد المنظِّمة لبعض العناصر المتعلقة بانتخاب المندوبين في مجلس شعوب الاتحاد. ومع أن عناصر هذه المسألة منظَّمة في كل من دستور الاتحاد وقانون الانتخابات في البوسنة والهرسك، فإن قضية ليوبِتش تناولت القانون فقط. ويتعلق آخر طلب بأحد المبادئ التي حددها دستور الاتحاد في ما يتعلق بتكوين واختيار المندوبين في مجلس شعوب الاتحاد، والذي ينص على أنه ”في مجلس الشعب، يجب أن يكون هناك على الأقل شخص واحد من البوشناق وواحد من الكروات وواحد من الصرب من كل كانتون لديه مندوب واحد على الأقل في الهيئة التشريعية“.

وفي الجلسة العامة التاسعة بعد المائة، التي عقدت في ٢٢ آذار/مارس، انتهت المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك من مداولة تمهيدية للطلب (القضية رقم U 4/18) وقررت أنها ستحسُم في القضية في جلسة عامة لاحقة. وفي ٢٨ آذار/مارس، دعت المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك مكتبي إلى تقديم ملاحظات مكتوبة في ما يتعلق بالطلب المدرج في هذه القضية بصفته صديقاً للمحكمة، لأن الأحكام المعنية كان قد سنَّها الممثل السامي في عام ٢٠٠٢ ولم يعتمدها برلمان الاتحاد بعد ذلك قط. وبالرغم من أن قاعدة الحد الأدنى من التمثيل المطعون فيها هي جزءٌ من دستور الاتحاد الأصلي الذي سُن بموجب اتفاق واشنطن، فإن سلفي قد وسَّع نطاق هذه القاعدة لتسري على التجمع الصربي بمجلس شعوب الاتحاد في عام ٢٠٠٢، عندما تمت إعادة هيكلة المجلس ليشمل الصرب ومن يُسمّون ”الآخرون“. وقد جرت العادة في المحكمة أن يُدعى مكتبي إلى تقديم مذكرة موجزة بصفة صديق للمحكمة عندما تكون بصدد مناقشة مسألة يمسّها قرار سابق للممثل السامي.

هاء - المصاعب المصادفة في تطبيق الاتفاق الإطاري العام للسلام

المصاعب المصادفة في ترسيخ سيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر الإدلاء بالبيانات التي تطعن في سيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها. وكان ميلوراد دودِك، رئيس جمهورية صربسكا، مرة أخرى الأكثر نشاطاً والأعلى صوتاً في هذه التصريحات، التي تضمنت دعوات إلى استقلال جمهورية صربسكا وتنبؤات بشأنه[1]، ورفض

(١) ”أنا أضمن أن استقلال [جمهورية صربسكا] سيقع بين أيدينا مثل التفاح الناضج. [فالبوسنة والهرسك] غير قابلة للاستمرار. وإذا قُدِّر [لجمهورية صربيا] أن تنفصل عن [البوسنة والهرسك] الآن، فلن تكون لدينا أدنى مشكلة في الوجود كدولة مستقلة. وإذا كان بإمكاني جعل [جمهورية صربسكا] مستقلة دون أي خسائر بشرية، فإنني لن أتوانى عن ذلك. وسياستي هي تحقيق هذا الهدف بالوسائل السياسية“. ميلوراد دودِك، وكالة *نوفوستي* للأنباء، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

سيادة البوسنة والهرسك والإشارة إلى جمهورية صربسكا باعتبارها دولة[٢]. فقد أدلى كل من ميلوراد دودِك[٣] رئيس جمهورية صربسكا، ودراغان تسوفِتش[٤] العضوُ الكرواتي في مجلس الرئاسة، ببيانين بشأن إمكانية إعادة التنظيم الإقليمية للاتحاد. بينما هدَّد ماريو كراماتِتش المندوب في مجلس شعوب البوسنة والهرسك بحل البلاد إذا لم تحل مشاكل الإصلاح الانتخابي[٥].

تمجيد مجرمي الحرب ورفض الأحكام الصادرة في قضايا جرائم الحرب

في أعقاب حكم الإدانة الذي أصدرته المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ في حق القائد العسكري السابق لجيش جمهورية صربسكا، راتكو ملادِتش، بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية وجرائم حرب أخرى، أشاد رئيس جمهورية صربسكا وشخصيات سياسية بارزة أخرى بملادِتش واصفين إياها بأنه ''بطل''[٦]. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدى تأكيد أحكام الإدانة السابقة على جرائم الحرب ضد ستة من القادة العسكريين والسياسيين الكروات السابقين في قضية *برلِتش وآخرون*، على نحو مماثل، إلى صدور بيانات إنكارية مؤسفة من عدد من القادة الكروات، بمن فيهم العضو الكرواتي في رئاسة البوسنة والهرسك[٧]. وفي كانون الثاني/يناير، اعتمدت الأغلبية الكرواتية في جمعية الكانتون ١٠ ما سمي ''إعلان الشعب الكرواتي''، الذي أدانت فيه حكم المحكمة في هذه القضية.

وكون كبار الشخصيات السياسية يواصلون إنكار الأحكام الصادرة عن محكمة دولية وتمجيد مجرمي الحرب، بعد مرور قرابة ٢٥ سنة على الحرب في البوسنة والهرسك، أمرٌ يضر بعملية المصالحة بشدة.

الخطابات التحريضية بشأن سيناريوهات الحرب المحتملة

يساورني القلق من استعداد بعض الشخصيات العامة مؤخراً لإصدار بيانات غير مسؤولة تشير إلى إمكانية العودة إلى النزاع. ففي آذار/مارس، هدد فخر الدين رادونتشِتش، زعيم حزب الاتحاد من

---

(٢) ''إن تجمُّع اليوم هو تكريم [لجمهورية صربيا]. لقد أصبح للشعب الصربي اليوم دولتان – صربيا و[جمهورية صربسكا]''. ميلوراد دودِك، وكالة *سبوتنيك* للأنباء، ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

(٣) ''أظن أن وجود كيان ثالث، تكون له ذات الحقوق التي تتمتع بها [جمهورية صربسكا] والاتحاد الآن، سيعزِّز الموقف الكرواتي بشكل كبير''. ميلوراد دودِك، صحيفة *Večernji List*، ١٥ آذار/مارس ٢٠١٨.

(٤) ''أنا على يقين من أننا سنحقق المساواة التي نصبو إليها. أما هل سيتحقَّق ذلك من خلال ثلاث أجزاء اتحادية أو ستة، فهذه مسألة براعة فنية. يجب أن يكون هناك اتفاق في هذا الصدد. وأنا يمكنني أن أحلم بكيان ثالث، ويمكنني أن أحلم بتنظيم آخر ...''. دراغان تسوفِتش، *القناة الأولى من التلفزيون الكرواتي*، برنامج "*Sunday at Two*"، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

(٥) ''كونوا على يقين من أنه إذا لم يتم إدخال تعديلات على قانون الانتخابات وإذا لم يستطع الكروات انتخاب نوابهم، فإنها ستكون نهاية [البوسنة والهرسك]''، ماريو كراماتِتش، الموقع الشبكي *Direktno.hr*، ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

(٦) ''إن الحكم بالإدانة ليس بالمفاجأة بل سيعزِّز موقف الشعب الصربي بأن الجنرال ملادِتش بطلٌ وشخص مُحبٌّ لوطنه. ففي ظرف عصيب، قام بتنظيم جيش [جمهورية صربسكا] لإنقاذ الشعب الصربي من الإبادة الجماعية''. ميلوراد دودِك، القناة الإخبارية *N1*، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

(٧) ''إن حكم الإدانة جريمةٌ ضد كل ضابط [من مجلس الدفاع الكرواتي] وجميع أفراد الشعب الكرواتي، ومن ثم فهو لن يُسهم في المصالحة في [البوسنة والهرسك]، التي هي اليوم في أمس الحاجة إليها.'' دراغان تسوفِتش، صحيفة *Oslobodjene*، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

أجل مستقبل أفضل للبوسنة والهرسك، بالحرب في حالة إنشاء كيان ثالث[٨]. وفي الآونة الأخيرة، ثار هناك جدل كبير بسبب بيانين أدلى بهما بكر عزت بيغوفِتش العضو البوشناقي في هيئة رئاسة البوسنة والهرسك، حيث وصف بالتفصيل إنتاج الأسلحة في الاتحاد وقال إن هذه الأسلحة ليست فقط للتصدير بل هي ''للرد'' في حالة حدوث سيناريو حرب محتمل[٩]. وجاءت هذه البيانات بعد تعليقات مماثلة ورد أن رئيس وزراء الاتحاد أدلى بها.

استفتاء جمهورية صربسكا المحتمل بشأن السلطة القضائية في الدولة وسلطة الممثل السامي

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، ألغت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا قرارها لعام ٢٠١٥ القاضي بإجراء استفتاء في جمهورية صربسكا بشأن صلاحية التشريع المتعلق بمحكمة البوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام فيها وقابلية تطبيق قرارات هاتين المؤسستين على إقليم ذلك الكيان، وبشأن سلطة الممثل السامي وقراراته. لكن وفي الوقت ذاته، اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا استنتاجات لإعادة النظر في الاستفتاء في المستقبل وتنظيم استطلاع في جمهورية صربسكا عن المواضيع ذاتها.

ومع أن إلغاء قرارها السابق هو موضع ترحيب، فإن استنتاج إعادة النظر في الاستفتاء في وقت لاحق لا يزال مصدر قلق. وفي حين أن سلطات جمهورية صربسكا لديها الحق في تنظيم استفتاءات على المسائل التي تقع ضمن المسؤوليات الدستورية للكيان، فإن الاستفتاء على القضايا المطروحة يقع خارج نطاق هذه الصلاحية وسيشكل تحدياً لسيادة البوسنة والهرسك وانتهاكاً لتعهدات جمهورية صربيا تعهداتها والتزاماتها التي ينص عليها دستور البوسنة والهرسك، على النحو الوارد في المرفق ٤ والمرفق ١٠ للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك. ولا يحق لجمهورية صربسكا اتخاذ قرار في هذه الأمور عن طريق الاستفتاء أو غير ذلك.

قضية المقاتلين الأجانب

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تُبلغ سلطات البوسنة والهرسك المعنية عن مغادرة أي مواطن آخر البلاد في اتجاه الجمهورية العربية السورية أو العراق. وأعلنت سلطات البوسنة والهرسك أن حوالي ٥٠ مواطناً قد عادوا إلى البوسنة والهرسك من الجمهورية العربية السورية أو العراق. ووفقاً لآخر المعلومات،

---

(٨) ''أقول له إنه إذا جاء إلى سراييفو، فعليه أن يترك فكرة الكيان الثالث وراءه في بانيا لوكا. فلن يكون هناك كيان ثالث ولو اقتضى الأمر قيام حرب تعمُّ أراضي [البوسنة والهرسك] بأكملها. إننا نؤيد الحل الوسط ونؤيد الاتفاق ونؤيد إجراء المحادثات مع الجميع ونحن نعرف كيف نجري المحادثات، ولكن يجب أن يعرف الجميع الحد الأدنى التي لم نتجاوزه حتى في عام ١٩٩٢ والذي لن نتجاوزه الآن كذلك''. فخر الدين رادونتشِتش، صحيفة *Dnevni Avaz*، ١٦ آذار/مارس ٢٠١٧.

(٩) ''سنوطِّد صناعتنا الدفاعية. وسنصنع مدافع هاوتزر المتحركة، ولقد صنعنا بالفعل بندقية وسنصنع طائرات بدون طيار ونُدمج مؤسسات تصنيع جميع أنواع الذخائر وأنظمة الصواريخ وما إلى ذلك. وهي موجهة للسوق، ولكن أيضاً لمواجهة أي احتمال 'لا قدر الله'''. بكر عزت بيغوفيتش، قناة *TV1* التلفزيونية، ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٨. ''في عام ١٩٩٢، باع الناس الأبقار لشراء حاجاتهم. ودفعوا ثلاثة أو أربعة آلاف مارك نظير كل بندقية. لن نكون مرة أخرى ضعفاء أبداً! وهذه هي المرة الأخيرة التي يفعلون بنا شيئاً كهذا. سنصنع مدافع هاوتزر المتحركة، ونحن بصدد ذلك بالفعل، حاملة الأفراد المتنقلة، ولقد صنعنا البنادق وسنجعلها بنادق تكتيكية جيدة، وسنجعل قاذفات الصواريخ المتعددة الفوهات من العيار ١٢,٧ صالحة لكل العيارات المحتملة وسنصنع كل الذخائر الممكنة لها، وسنصنع طائرات بدون طيار. وسنكون مثل ذلك الرجل القصير الذي ليس كبيراً ولكنه غاضب ومسلحٌ تسليحاً جيداً، رجل يدفع الجميع للتفكير ملياً قبل أن يستفزونه بلا سبب. ولن يحدث مرة أخرى أبداً أن يطرقوا أبوابنا ولا يكون لدينا ما يمكننا الرد به''. بكر عزت بيغوفتش، من خطاب ألقاه في أحميتشي، [البوسنة والهرسك]، موقع *faktor.ba* الإعلامي، ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

لم تصدر محكمة الدولة في البوسنة والهرسك أية أحكام جديدة عدا الأحكام الـ ٢٣ التي تم الإبلاغ عنها سابقاً والصادرة ضد أفراد، أنهى ١١ منهم مدة عقوبتهم.

التطرف المتشدد والتهديدات الإرهابية المحتملة

في نيسان/أبريل، وبناءً على مذكرة صادرة عن مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك، اعتقلت الوكالة الحكومية للتحقيق والحماية في البوسنة والهرسك شخصين في قرية غورنيا ماوتسا، بالقرب من مدينة توزلا في الاتحاد، للاشتباه في ارتكابهما جريمة الإرهاب. وأفاد مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك بأن الوكالة الحكومية للتحقيق والحماية عثرت على كميات كبيرة من الأسلحة وأعلامٍ لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وتتألف غالبية سكان غورنيا ماوتسا من المسلمين المنتمين للمذهب الوهابي، وقد داهمت الوكالة الحكومية للتحقيق والحماية بيوتها في مناسبات سابقة.

ثالثا - مؤسسات البوسنة والهرسك على مستوى الدولة

ألف - هيئة رئاسة البوسنة والهرسك

تولى دراغان تسوفِتش، العضو في هيئة رئاسة البوسنة والهرسك، منصب الرئاسة طوال معظم الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ١٧ آذار/مارس، تولى العضو بكر عزت بيغوفِتش هذا المنصب الذي يُشغل بالتناوب للأشهر الثمانية المقبلة.

واجتمعت هيئة الرئاسة مرة في الشهر خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وعقدت ست جلسات عادية وجلسة واحدة عاجلة، تركز الاهتمام فيها أساساً على ضمان التقدم في وضع الصيغة النهائية لردود البوسنة والهرسك على استبيان المفوضية الأوروبية واستيفاء الشروط اللازمة لتفعيل خطة العمل المتعلقة بعضوية البوسنة والهرسك في منظمة حلف شمال الأطلسي. كما وافقت هيئة الرئاسة على ميزانية عام ٢٠١٨ على مستوى الدولة واعتمدت استراتيجية السياسة الخارجية للبلاد للسنوات الخمس المقبلة. وقامت هيئة الرئاسة بزيارتين جماعيتين رسميتين إلى صربيا والفاتيكان، بينما زار الأعضاء الأفراد أيضاً صربيا وكرواتيا وتركيا.

وكانت لدى أعضاء هيئة الرئاسة تعليقات وتفسيرات متباينة بشأن أحكام الإدانة التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ ضد القائد العسكري الصربي وقت الحرب راتكو ملادِتش وستة من القادة السياسيين والعسكريين الكرواتيين السابقين. كما يواصل الأعضاء الثلاثة التعبير عن مواقف مختلفة بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بعلاقات البوسنة والهرسك مع الدول المجاورة، مثل مشروع جسر بيليِشاتس في كرواتيا وترسيم حدود البوسنة والهرسك مع صربيا.

ومع ذلك، عقدت هيئة رئاسة البوسنة والهرسك اجتماعاً ثلاثياً تاريخياً في آذار/مارس مع الرئيس الصربي ألكسندر فوتشِتش والرئيسة الكرواتية كوليندا غرابار - كيتاروفِتش في موستار. وأعلن المشاركون عن اجتماع ثلاثي آخر في نوفي ساد بصربيا في المستقبل.

باء – مجلس وزراء البوسنة والهرسك

اجتمع مجلس وزراء البوسنة والهرسك بانتظام طوال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث عقد ٢١ جلسة عادية وجلسة واحدة باستخدام الهاتف. إلا أن الافتقار إلى دعم الأغلبية البرلمانية أعاقه عمله أعاق عمله باستمرار، والدليل على ذلك أن أكثر من ثلث جميع القوانين التي اعتمدها مجلس الوزراء رُفضت في ما بعد في البرلمان.

وظلت الأولويات الرئيسية للمجلس هي القضايا المتعلقة بالاتحاد الأوروبي، بما في ذلك وضع الصيغة النهائية للردود على استبيان المفوضية الأوروبية، التي سُلمت إلى ممثلي المفوضية الأوروبية يوم ٢٨ شباط/فبراير، أي بعد ١٥ شهراً من قيام المفوضية بتسليمها إلى سلطات البوسنة والهرسك في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتمد مجلس النواب ١٢ مجموعة من التعديلات على التشريعات القائمة، من ضمنها مجموعة حاسمة من قوانين الضرائب غير المباشرة والتعديلات الْمُدخلة على قانون وكالة الاستخبارات والأمن في البوسنة والهرسك، وقانونان جديدان، وميزانية الدولة لعام ٢٠١٨، وقانون التأمين على الودائع المصرفية، الذي سُحب في وقت لاحق من الإجراءات البرلمانية. وبعد تأخير كبير، اعتمد مجلس الوزراء استراتيجية التنمية الريفية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، التي اعتمدتها أيضاً الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك. واعتمد مجلس الوزراء خطة عمله لعام ٢٠١٨ والعديد من الاستراتيجيات وخطط العمل.

وفي كانون الأول/ديسمبر، اعتمد مجلس الإدارة قراراً بشأن التمويل المؤقت، بسبب عدم اعتماد الجمعية البرلمانية في البوسنة والهرسك ميزانية الدولة لعام ٢٠١٨ في الوقت المحدد. وفي شباط/فبراير، اعتمد مجلس الإدارة قراراً بشأن سحب الشريحة الثانية من الأموال من صندوق النقد الدولي.

جيم – الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك

ظل الاختلال السياسي المستمر في البلاد يؤثر في وظيفة الحصيلة التشريعية للجمعية البرلمانية ونوعيتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وهذا صحيحٌ بوجه خاص في حالة مجلس النواب، الذي استلزم في حالتين ما يزيد على شهر ونصف لاستكمال الجلسات الفردية.

فعلى الرغم من وجود تحالف للأغلبية البرلمانية مكوَّن من حزب العمل الديمقراطي، وحزب الاتحاد من أجل مستقبل أفضل، والاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك، وأحزاب تحالف جمهورية صربسكا من أجل التغيير – أي الحزب الديمقراطي الصربي وحزب التقدم الديمقراطي والحركة الديمقراطية الوطنية – وجوداً رسمياً، إلا أنه لا يؤدي وظائفه إلا على أساس كل حالة على حدة، حيث يتصرف المندوبون الأفراد بشكل مستقل، بحسب المسألة المطروحة. وعلاوة على ذلك، ضعف موقف حزب العمل الديمقراطي في مجلس نواب البوسنة والهرسك بسبب مغادرة بعض المندوبين الحزب للانضمام إلى الكتلة المستقلة، وهي حزب شكله أعضاء سابقون في حزب العمل الديمقراطي، بينما يفقد الحزب الديمقراطي الاجتماعي أيضاً بعض أعضائه. وفي مجلس شعوب الاتحاد، شكل مندوب سابق في الحزب الديمقراطي الصربي حزباً خاصاً به.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، اعتمد البرلمان في نهاية الأمر قوانين الضرائب غير المباشرة اللازمة لاكتمال المراجعة الأولى في إطار ترتيب تسهيل الصندوق الممدَّد لصندوق النقد الدولي. وفي أواخر كانون الثاني/يناير، اعتمد البرلمان ميزانية الدولة لعام ٢٠١٨.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد مجلس النواب ثماني دورات عادية وعقد مجلس الشعوب خمس جلسات عادية وجلستين عاجلتين. وإجمالا، اعتمدت الجمعية البرلمانية ١٢ نصاً تشريعياً كانت، في ما عدا ميزانية الدولة لعام ٢٠١٨ وقانون الرقابة البرلمانية، في شكل تعديلات على التشريعات القائمة، ورفضت ١٤ قانوناً، اقترح ثلاثة منها مجلسُ وزراء البوسنة والهرسك بينما اقترح مندوبون برلمانيون القوانين الأحد عشر المتبقية.

رابعا – اتحاد البوسنة والهرسك

مستجدات الائتلاف الحاكم على مستوى الاتحاد

عملت حكومة الاتحاد بشكل متسق طوال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث عقدت ١٥ جلسة عادية و ٢٥ جلسة استثنائية. غير أن الخلافات بشأن التشريعات المقترحة تواصلت داخل ائتلاف الأغلبية الحاكم الذي يضم حزب العمل الديمقراطي وحزب الاتحاد من أجل مستقبل أفضل والاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك، حيث لم يعتمد برلمان الاتحاد سوى ثلاثة قوانين جديدة وتسع مجموعات من التعديلات على التشريعات القائمة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، هدَّد حزب الاتحاد من أجل مستقبل أفضل بمغادرة الائتلاف الحاكم قبل نهاية العام، لكنه لم ينفِّذ تهديده ذاك.

ويعكس انخفاض الحصيلة التشريعية في الاتحاد الجمود السائد في برلمان الاتحاد، حيث لم يعقد مجلس نواب الاتحاد سوى دورة عادية واحدة ودورة مواضيعية واحدة وسبع دورات غير عادية، وعقد مجلس نواب الاتحاد خمس دورات استثنائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي كانون الأول/ديسمبر، انسحب مندوبون من حزبي الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك والاتحاد الديمقراطي الكرواتي ١٩٩٠ من جلسة لمجلس نواب الاتحاد بعد أن تبنى مندوبون من أحزاب أخرى اقتراحاً يروم إزالة البادئات العرقية من أسماء الشركات العامة في الاتحاد.

وفي آذار/مارس، نظَّم رئيس الاتحاد مارينكو تشافارا (من الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك) ثلاثة اجتماعات متتالية مع ممثلي الائتلاف في الحكومة والبرلمان بهدف التغلب على حالة الجمود، ولم يسفر إلا عن نتائج تكاد لا تُذكر. والجدير بالذكر هنا أن حزب العمل الديمقراطي رفض حضور الاجتماع الثالث.

لا اتفاق بعدُ على تيسير الانتخابات المحلية في موستار، ولكن التطورات الحاصلة إيجابيةٌ

لم تتوصل الأحزاب السياسية المسؤولة بعد إلى أي اتفاق بشأن إدخال تعديلاتٍ على قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك تهيئ الظروف لإجراء انتخابات محلية في مدينة موستار التي لم تُجرَ فيها انتخابات محلية منذ عام ٢٠٠٨. فقد عقد ممثلو تسعة أحزاب سياسية سلسلة من الاجتماعات في موستار منذ شباط/فبراير، حيث يبدو أنهم حققوا بعض التقدم الأولي. لكن وفقاً للمعلومات المتاحة، لا تزال هناك مجالات هامة موضع خلاف. ومع ذلك، فإن كون عملية جادة تقودها الدولة جاريةٌ هو

أمرٌ يبعث على التفاؤل، وأن أحث الأطراف على التوصل إلى حل توفيقي يمكّن مواطني موستار من التمتع بنفس الحق الديمقراطي في انتخاب قادتهم المحليين كباقي المواطنين في البلد.

الصفة الدستورية للصرب في كانتونات الاتحاد

خلال السنة الماضية، حثثتُ مراراً قيادة جمعية كانتون الهرسك - نيريتفا على العمل من أجل مواءمة دستور الكانتون مع دستور الاتحاد من أجل ضمان المساواة الدستورية لجميع الشعوب الثلاثة المكوِّنة للاتحاد، ولا سيما الشعب الصربي. فدستور هذا الكانتون لا يشير صراحة إلى الصرب على أنهم أحد الشعوب المكوِّنة للاتحاد ولا يتضمن أحكاماً تنص على استخدام اللغة الصربية باعتبارها لغة رسمية أو استخدام الحروف السيريلية باعتبارها حروفاً رسمية. وقد غدا كانتون الهرسك - نيريتفا مُلزماً بتعديل دستوره في هذا الصدد منذ عام ٢٠٠٢، عندما استخدم الممثل السامي صلاحياته التنفيذية لتعديل دستور الاتحاد على هذا المنوال. ولم يتم الوفاء بعدُ بالتزامات مماثلة في كانتون بوسافينا وكانتون غرب الهرسك.

ونظراً لتقاعس كانتونات الاتحاد عن التصرف، اتخذ مجلس النواب في البوسنة والهرسك في شباط/فبراير إجراء غير مسبوق لاعتماد مبادرة تدعو السلطات في الكانتونات إلى اعتماد التغييرات اللازمة على دساتيرها في غضون ٣٠ يوماً. وفي وقت لاحق، تقدَّم نائب مجلس النواب في البوسنة والهرسك ملادِن بوسِتش، من الحزب الديمقراطي الصربي، بملتمس إلى المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك لمراجعة دستوريةِ أحكام خمس دساتير للكانتونات (أربعة كانتونات ذات أغلبية كرواتية إضافة إلى كانتون بودرينيِه البوسني - غوراجده) التي قال إنها لا تعترف بصفة الصرب كأحد الشعوب المكوِّنة للاتحاد وباللغة الصربية والحروف السيريلية. وشدد على أن الأحكام الواردة في بعض دساتير الكانتونات تنص على أن الشعبين المكوِّنين للاتحاد هما البوشناق والكروات دون سواهما، وأن اللغتين الرسميتين هي البوسنية والكرواتية.

وفي نيسان/أبريل، عقدت اللجنة الدستورية القانونية التابعة لجمعية كانتون بودرينيِه البوسني جلسة لمناقشة مزاعم بوسِتش، واعتبرت أنها لا أساس لها من الصحة لأن الكانتون كان قد عدّل دستوره في عام ٢٠٠٣، حيث أضاف إشارات إلى الصرب كأحد الشعوب المكوِّنة للاتحاد واللغة الصربية كلغة رسمية والسيريلية كحروف رسمية.

احتجاجات قدماء المحاربين

في شباط/فبراير، قام قدماء المحاربين في جيش البوسنة والهرسك السابق ومجلس الدفاع الكرواتي بسد عدة تقاطعات حيوية بالقرب من المدن الرئيسية في الاتحاد، مما أدى إلى تعطيل حركة المرور بشكل كبير، وتقدموا بمطالب عديدة إلى السلطات، من ضمنها منح بدلات لقدماء المحاربين العاطلين عن العمل وإنشاء سجل وحيد لرابطات قدماء المحاربين. وفي خضم الاحتجاجات التي وقعت أمام برلمان الاتحاد في شهر نيسان/أبريل، هدد قدماء المحاربين بالعنف ضد الشرطة. تواجه سلطات الاتحاد مصاعب مالية كبيرة بسبب مطالب قدماء المحاربين.

خامسا – جمهورية صربسكا

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الائتلاف الحاكم في جمهورية صربسكا، الذي يقوده تحالف الديمقراطيين الاشتراكيين المستقلين بالاشتراك مع تحالف الشعوب الديمقراطية والحزب الاشتراكي لجمهورية صربسكا، الاضطلاعَ بمهامه، حيث ظلت حكومة جمهورية صربسكا تعقد جلساتها بصفة منتظمة. ووفقاً للمعلومات المتاحة، عقدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا جلستين عاديتين وجلستين استثنائيتين، اعتمدت أثناءها ستة قوانين جديدة و ١٦ مجموعة من التعديلات على القوانين القائمة. وفي أواخر آذار/مارس، وقعت الأحزاب نفسها على اتفاق ائتلاف استعداداً للانتخابات العامة لعام ٢٠١٨.

وبعد سلسلة من الجلسات التي عقدتها الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا وسادتها الفوضى في الفترة السابقة، والتي تعطلت بسبب الخلافات الحادة بين مندوبي التحالف الحاكم ومندوبي حزب 'التحالف من أجل التغيير' المعارض، اتفق الجانبان في تشرين الثاني/نوفمبر على تشكيل لجنة مشتركة تهدف إلى صياغة اتفاق بشأن العلاقات في الجمعية الوطنية. ومع ذلك، لم يتم التوصل إلى اتفاق، وغادرت أحزاب المعارضة اللجنة في كانون الأول/ديسمبر. ومع اقتراب موعد الانتخابات العامة لعام ٢٠١٨، يزداد الصراع على السلطة بين الجانبين، حيث يتهم الائتلاف الحاكم المعارضة بخيانة مصالح جمهورية صربيا على مستوى الدولة، بينما تتهم المعارضة الائتلاف الحاكم بالفساد والمحسوبية.

وعلى النحو الموضح بمزيد من التفصيل أعلاه، ألغت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في تشرين الثاني/نوفمبر قرارها القاضي بتنظيم استفتاء عام ٢٠١٥ بشأن ''القوانين التي يفرضها الممثل السامي على نحو مناف للدستور وبدون إذن، ولا سيما القوانين التي فُرضت على محكمة البوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك وتنفيذ قراراتهما في أراضي جمهورية صربسكا''، وكذلك القرار المصاحب المتعلق بتنظيم تعيين لجنة للاستفتاء.

وفي وقت لاحق من شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وقعت وزارة الداخلية في جمهورية صربسكا عقداً مع شركة لتصنيع الأسلحة في صربيا لشراء ٥٠٠ ٢ من البنادق الأوتوماتيكية ذات الماسورة الطويلة لفائدة شرطة جمهورية صربيا، إلى جانب ١,٥ مليون طلقة ذخيرة. وقد أدى هذا إلى تغطية في وسائط الإعلام المحلية والدولية أُعرب فيها عن بعض الانشغال. فشراءُ مثل هذه الأسلحة من الفئة العسكرية وهذه الكميات الهائلة من الذخيرة، الذي ينضاف إلى عملية شراء تمت في وقت سابق، شملت ٤٠٠ ١ قطعة سلاح مماثلة وأبلغت عنها قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي، يتجاوز المعايير الدولية المقبولة لقوة شرطة قوامها حوالي ٠٠٠ ٥ فرد.

وفي كانون الثاني/يناير، واصلت جمهورية صربيا احتفالها في ٩ كانون الثاني/يناير بعطلة ''يوم جمهورية صربسكا'' خلافاً لعدد من قرارات المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. ومما زاد من إفساد الاحتفال بهذه المناسبة أن كان ضمن العرض الرسمي ''ليوم جمهورية صربسكا'' أعضاءٌ مما يسمى المنظمة الإنسانية الصربية، ''شرفُ الصرب''، بكامل زيّهم وعدّتهم العسكريين. وزعمت وسائل الإعلام المحلية والدولية أن تلك المجموعة ما هي إلا عصابة من المرتزقة المجرمين، وأدانت أحزاب المعارضة في جمهورية صربسكا مشاركتهم في فعاليات ''يوم جمهورية صربسكا''.

وكان من بين دواعي القلق كذلك الزيارةُ التي قام بها في آذار/مارس إلى جمهورية صربسكا نادي الدراجات النارية الروسي 'ذئاب الليل' المثير للجدل، وذلك على ما يبدو بدعوة من حكومة جمهورية

صربيا. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أصبح نادي 'ذئاب الليل' وزعيمه (الذي لم يكن ضمن مجموعة الزوار) خاضعين لجزاءات فرضتها وزارة الخزانة في الولايات المتحدة بسبب ''المشاركة في [[...]] أعمال أو سياسات تهدد السِّلم في أوكرانيا أو تهدِّد أمنها أو سيادتها أو سلامتها الإقليمية''. وقد دفع هذا الحادث المعارضة في جمهورية صربسكا، بعد قضية ''شرف الصرب''، إلى التعبير عن مخاوفها من أن سلطات جمهورية صربسكا تستقطب منظمات كهذه لاستخدامها وسيلة للترهيب أثناء الحملات الانتخابية لعام ٢٠١٨.

الطعن أمام المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في قانون إحياء يوم جمهورية صربسكا

كما أُفيد سابقًا، نَظّمت سلطات جمهورية صربسكا في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ استفتاءً بشأن إعلان تاريخ ٩ كانون الثاني/يناير يوم عطلة للاحتفال ''بيوم جمهورية صربسكا''، وذلك في مخالفة لقرارَيْن اثنين صادرين عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، بما في ذلك أمر قضائي مؤقت من المحكمة يأمر بعدم إجراء الاستفتاء. وفي وقت لاحق، أكّدت المحكمة أنّ الاستفتاء كان غير دستوري، وأبطلت نتائجه.

ومع ذلك، اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا، في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، قانون إحياء يوم جمهورية صربسكا، الذي يهدف إلى إعمال نتائج الاستفتاء الـمُنظَّم بشكل مخالف لقرارات المحكمة الدستورية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، قام مندوبون بوسنيون وكروات في مجلس الشعوب بالطّعن في دستورية هذا القانون.

وفي ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وعلى الرغم من قرارات المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك القاضية بعدم دستورية إعلان ٩ كانون الثاني/يناير يوم عطلة للاحتفال ''بيوم جمهورية صربسكا''، احتفلت سلطات جمهورية صربسكا بهذا اليوم في جميع أنحاء الكيان. وتمثّل الحدث الرئيسي الذي شهدته بانيا لوكا في تنظيم استعراض لوحدات من الشرطة والحماية المدنية ومن جمعيات رياضية وجهات أخرى. وبخلاف السّنة السابقة، لم يشارك فوج المشاة الثالث بالقوات المسلحة البوسنية في هذه الاحتفالات.

عدم التعاون مع الممثل السامي

لا تزال حكومة جمهورية صربسكا ترفُض إتاحة المعلومات والوثائق الرسمية لمكتبي، وهي بذلك تخالف ما ينص عليه المرفق ١٠ بالاتفاق الإطاري العام للسلام. فالمادة التاسعة من المرفق ١٠ تُلزم جميع السلطات في البوسنة والهرسك بالتّعاون الكامل مع الممثل السامي. أمّا النداءات المتكرّرة التي وجّهها المجلس التّوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام، وذكّر بها سلطات جمهورية صربسكا بالتزاماتها، فلم تجد آذانا صاغية. ويعود سلوك حكومة جمهورية صربسكا المتمثل في عدم توفير المعلومات والوثائق، المطلوبة من مكتب الممثل السامي، إلى عام ٢٠٠٧، وهو سلوك يتناقض مع ادعاءات جمهورية صربسكا المتكرّرة بأنَّ الكيان يحترم نصّ الاتفاق الإطاري العام.

سادسا – ترسيخ سيادة القانون

استنتاجات المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام بالبوسنة والهرسك

في ٢٦ تشرين الأوّل/أكتوبر، اعتمد المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام بالبوسنة والهرسك استنتاجات تستند إلى معلومات مُقدَّمة من المركز المعني ببحوث الحرب وجرائم الحرب والبحث عن

المفقودين، التابع لوزارة العدل بجمهورية صربسكا. وقد دعا المجلس الأعلى في أحد استنتاجاته إلى القيام، استثنائيا، بفصل القضاة والمدعين العامين دون إجراءات تأديبية مناسبة. واعتُبرت هذه الاستنتاجات، الصادرة عن المؤسسة المسؤولة عن تعزيز استقلال القضاء وحمايته وتشجيعه، غير مجسِّدة لمعنى القضاء المستقل ولهدفه، بل تحمل في طياتها تأثيرات خارجية غير ضرورية. وهي بذلك قد أثارت غضب الجمهور وردود فعل قويّة من جانب المجتمع الدولي. وبعد مداولات مطوّلة، أصدر المجلس في ٢٧ تشرين الثّاني/ نوفمبر مجموعة جديدة من الاستنتاجات تهدف هذه المرّة إلى تنفيذ التّوصيات المنبثقة عن عملية استعراض النُّظراء بالاتحاد الأوروبي، وإلى الحصول على معلومات كافية عن أفضل الممارسات المتبعة في فرز القضاة والمدعين العامين.

قرار المحكمة الدستورية بشأن قانون الإجراءات الجنائية في البوسنة والهرسك

في أوائل شباط/فبراير، أضافت المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك إلى جدول أعمالها مسألة عدم إنفاذ قرار لها (صادر في تموز/يوليه ٢٠١٧) يقضي بعدم دستورية عدّة أحكام من قانون الإجراءات الجنائية بالبوسنة والهرسك ومن القانون المتعلّق بوكالة الاستخبارات والأمن بالبوسنة والهرسك. ومع مرور السّتة أشهر التي حددتها المحكمة للجمعية البرلمانية البوسنية كموعد نهائي لتصحيح هذه الأحكام، تستعد المحكمة الآن لإبطال هذه الأحكام.

وبما أنّ أحكام قانون الإجراءات الجنائية المعني تُنظِّم الجوانب الأساسية للإجراءات الجنائية، فإنّ إلغائها بدون اعتماد أحكام جديدة مناسبة سيُؤدي بالأساس إلى إلغاء ما يقرب من ١٠٠ قضية جارية من قضايا الجرائم والفساد، وسيَدفع إلى التّشكيك في أية دعاوى جديدة يُقيمها مكتب المدعي العام بالبوسنة والهرسك. فهذه الأحكام تُعنى، على سبيل المثال، بتنظيم الحالات التي يُسمح فيها بتدابير التّحقيق الخاصة، مثل اعتراض الاتّصالات أو التّسليم المراقب، وبمنح الحصانة مقابل الشهادة، وأيضا بتنظيم جوانب معيّنة من مدّة إجراء التّحقيقات. وهي تشمل أيضاً حُكماً عاماً يُشكّل الأساس القانوني اللازم لتوجيه لوائح الاتّهام في جميع القضايا.

وعلى الرغم من هذه المخاطر، فإنّ وزارة العدل في البوسنة والهرسك، بوصفها الوزارة المختصّة بقانون الإجراءات الجنائية، لم تتمكّن من استكمال تعديلاتها المقترحة استجابة لقرار المحكمة إلاّ بعد انقضاء مهلة السّتة أشهر. وعلاوة على ذلك، فإنّ ما اقترحته الوزارة في نهاية المطاف لا يُتيح ممارسة مُجمل الاختصاص القضائي في المسائل الجنائية، وهو لا يتماشى تمامًا مع المعايير الدولية.

وفي أواخر نيسان/أبريل، وبإجراء عاجل، اعتمد مجلس النواب في البوسنة والهرسك تعديلات على قانون الإجراءات الجنائية، اقترحها حزب العمل الديمقراطي بدعم من معظم أحزاب الاتحاد، باستثناء حزب الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك. وكانت هذه التّعديلات متّسقة مع المعايير الدولية وكافيةً لتصحيح المسائل التي حدّدتها المحكمة الدستورية فيما يتعلق بقانون الإجراءات الجنائية. وحتّى وقت إعداد هذا التقرير، ما زال مجلس النواب لم يتّخذ بعد قرارا بشأن عرض هذه التّعديلات على مجلس الشعوب لكي يعتمدها.

وفي الوقت نفسه، يعكف مجلس الشعوب على النّظر في إدخال تعديلات مقترحة من التّجمّع الكرواتي في المجلس على قانون الإجراءات الجنائية، حيث تقضي هذه التعديلات بالحدّ من إجراءات التّحقيق الخاصّة ومن قدرة الدولة على ممارسة اختصاصها الجنائي على الجرائم التي تنصّ عليها القوانين

الجنائية الخاصة بالكيانات وبمقاطعة برتشكو ضمن ما يتعلق بالحالات التي تكون فيها الدولة عُرضة لخطر بسبب هذه الجرائم. ولا بُدّ لي هنا من أن أعرب عن قلقي لأنّ هذا المقترح يهدف بوضوح إلى تقييد قدرة القضاء البوسني على ممارسة اختصاص النّظر في المسائل الجنائية، بما فيها الفساد، وإلى إضعاف الدولة.

وتُشير هذه التّطورات إلى أنّ بعض الأحزاب السياسية ليس لديها، في أفضل الحالات، اهتمام بتسوية هذه المسألة وفق المعايير الدولية، بل لديها اهتمام بتقويض قدرة الجهاز القضائي الحكومي على محاربة الجريمة المنظمة والفساد.

جهود مكافحة الفساد في الكيانين

ما زال القانون الاتحادي الصادر في عام ٢٠١٤، والمتعلّق بإنشاء إدارة خاصّة للمدّعين العامين وللمحاكم في مجال مكافحة الفساد والجريمة المنظّمة، لم ينفَّذ بعد.

سابعا – الأمن العام وإنفاذ القانون، بما في ذلك إصلاح الاستخبارات

لم تشهد الفترة المشمولة بالتقرير أيّ انخفاض في نسق ممارسة التدخّل السياسي غير المقبول في أعمال الشرطة. فقد شرعت سلطات كانتون توزلا، رغم رفضها سابقا التّقيّد بالمعايير الأساسية لسيادة القانون، في تنفيذ العملية الفنية التي تكفل الاستقلال المالي للشرطة. أما كانتون أونا – سانا فقد أنهى الخطوات التّقنية اللازمة لضمان الاستقلال القانوني والمالي للشرطة خلال السنة المالية ٢٠١٨.

وقام كانتون بوسافينا، وكانتون ١٠ (بعد ثلاث سنوات من التأخير)، وكانتون توزلا بتعيين مفوضي شرطة جُدد. وفي شهر كانون الثاني/يناير، شُرع في عملية اختيار ستة من جملة سبعة مديرين ونواب مديرين للشرطة، وما تزال هذه العملية جارية. ولا يزال تعيين المجلس الاتحادي المستقل للشرطة متوقّفا منذ عام ٢٠١٥، وذلك على الرغم من التّحذير الذي وجّهته إلى البرلمان الاتحادي من أجل الامتثال للقانون واستكمال التّعيينات. وقد انتهت ولاية المجلس المستقل في شهر آذار/مارس ٢٠١٨. وما تزال إجراءات تعيين المجلس المستقل لكانتون الهرسك – نيريتفا معطّلة منذ شهر آذار/مارس ٢٠١٧. أمّا كانتون سراييفو وكانتون أونا – سانا فقد قاما تباعا بتعيين مجلسيْن مستقلين جديدين في شهريْ شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٨.

مشتريات الشرطة من الأسلحة

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نشأ جدل حادّ حول شراء شرطة جمهورية صربسكا لـ ٥٠٠ ٢ قطعة سلاح جديدة ذات ماسورات عسكرية طويلة من مصنع في صربيا. وقد اتّبعت جمهورية صربسكا الإجراء القانوني اللازم لاستيراد الأسلحة الجديدة، غير أنّ الحادث جلب الانتباه إلى هذا العملية وإلى عمليات شراء أخرى لأسلحة مماثلة من قبل أجهزة شرطة أخرى بحسب التقارير، وهو ما أثار القلق من إمكانية أن تكون قوات الشرطة في البوسنة والهرسك ”بصدد التسلّح مجدّدا“. وفي آذار/مارس، طلبت عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك إلى جميع وكالات الشرطة الستّ عشرة في البوسنة والهرسك تزويدها بمعلومات عن ممتلكاتها من الأسلحة ذات الماسورات الطويلة، وقد تلقت هذه المعلومات بحلول شهر نيسان/أبريل.

ثامنا – الاقتصاد

كان الأداء الاقتصادي للبوسنة والهرسك في عام ٢٠١٧ إيجابيا بشكل عام. واستناداً إلى المؤشرات المتاحة، قُدّر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بـ ٢,٧ في المائة، وهي النّسبة التي كان عليها هذا الناتج في عام ٢٠١٦. وسجّلت الصادرات والواردات زيادة بنسبة ١٧,٤ وبنسبة ١٢,٢ في المائة على التوالي، في حين زاد الإنتاج الصناعي بنسبة ٣,١ في المائة. وتجدر الإشارة إلى أنّ الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٧ قد سجّلت، مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٦، زيادة بنسبة ٦٠,٨ في المائة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وتُظهر بيانات التوظيف لشهر كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٧ تحسنًا بعد أن تم تحقيق زيادة بنسبة ٢,٨ في المائة في العمالة المسجّلة وانخفاضًا بنسبة ٦,٨٥ في المائة في البطالة المسجلة. ووفقا للإحصاءات الرسمية، يوجد في البوسنة والهرسك ٢٠٢ ٧٥٣ عاملا و ٤٧٥ ٠٨٤ عاطلا، في حين يبلغ معدل البطالة الإدارية ٣٨,٧ في المائة. وزاد عدد المتقاعدين بنسبة ٠,٩ في المائة حيث بلغ مجموع هؤلاء ٦٧٣ ١٠٠ شخص. ويشير أحدث تقرير اقتصادي منتظم أعدته مجموعة البنك الدولي إلى وجود انخفاض كبير في معدلات البطالة، بما في ذلك بطالة الشباب، التي انخفضت من ٥٤,٣ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٤٥,٨ في المائة في عام ٢٠١٧. ومع ذلك، يبيّن التقرير أنّ هذا الانخفاض المسجّل في البوسنة والهرسك مدفوع، على عكس البلدان المجاورة، بمزيج من العمالة المرتفعة ومن المشاركة المنخفضة في القوى العاملة، مما يشير إلى وجود تأثير للهجرة على تقديرات البطالة في البلد. ولا تظهر مستويات الدخل في كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٧ تغيراً كبيراً مقارنة بتلك المسجّلة في شهر كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٦، حيث بلغ متوسط الراتب الصافي ٨٦٢ ماركا بوسنيا، أي بزيادة قدرها ١ في المائة، ومتوسط المعاشات التقاعدية ٣٦٤ ماركا بوسنيا، أي بزيادة قدرها ١,٥ في المائة.

وبالرغم من التّقدم الإحصائي، ما تزال أرقام البطالة مرتفعةً، ومستويات الدخل أقلّ بكثير من مستويات سلّة المستهلك المقدّرة. وتُشكّل البيانات، التي تظهر أنّ ١٦,٩ في المائة من الأسر المعيشية تعيش في فقر، مصدر قلق بالغ.

أمّا التّصنيفات الاقتصادية خلال الفترة المشمولة بالتقرير فهي تشير أيضا إلى وجود مجالات تحتاج إلى تحسينات كبيرة. وبحسب ”تقرير ممارسة أنشطة الأعمال“ لعام ٢٠١٨ الصادر عن البنك الدولي، احتلّت البوسنة والهرسك المرتبة ٨٦، من أصل ١٩٠ اقتصاداً، من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، وهي أدنى مرتبة ضمن مجموع بلدان منطقة البلقان. وحسب مؤشر الحرية الاقتصادية لعام ٢٠١٧ لمؤسسة Heritage، احتلّت البوسنة والهرسك المرتبة ٩١ من أصل ١٨٠ بلداً عبر العالم، والمرتبة ٣٨ من أصل ٤٤ بلداً في أوروبا، وكانت درجتها الإجمالية أقلّ من المتوسط الإقليمي وفوق المتوسط العالمي بقليل. وتم تصنيف البوسنة والهرسك، بحسب مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١٧، في المرتبة ٩١ من بين ١٨٠ دولة، أي بتراجع قدره ثمانية مراتب عن العام السابق. وما زال تقدير الجدارة الائتمانية للبلد عند مستوى ”B مع آفاق مستقرة“، وذلك بحسب ما أكّدته ستاندرد آند بورز (Standard & Poor's) في ٩ آذار/مارس.

وتُشير التّقييمات إلى أنّ القطاع المصرفي مستقر وتتوفّر فيه السيولة بشكل عام، وهو يتطلّب مواصلة تعزيزه في أعقاب القانون الجديد بشأن تأمين الودائع على مستوى الدولة، الذي اعتمدته البوسنة

والهرسك ضمن إطار التزاماتها بموجب تسهيل الصندوق الممدّد الذي قدّمه صندوق النقد الدولي. ووفقاً للوكالات المصرفية التابعة للكيانيْن، سجّل ١٤ مصرفاً على مستوى الاتحاد و ٧ مصارف على مستوى جمهورية صربسكا أرباحاً صافية في الأشهر التّسعة الأولى من عام ٢٠١٧، بينما أفاد مصرفان، واحد في كلّ كيان، بأنهما قد تكبّدا خسائر.

المسائل المالية

الوضع المالي العام مستقر نسبيا، ويرجع ذلك أساسا إلى استمرار نمو الإيرادات الضريبية غير المباشرة، والاقتراض الداخلي والمساعدة المالية الدولية.

ففي عام ٢٠١٧، سجّلت هيئة الضرائب غير المباشرة في البوسنة والهرسك رقما قياسيا سنويا آخر في جمع الإيرادات الضريبية غير المباشرة، بلغ مجموعها ٧,٠٤ مليار مارك بوسني، أي بزيادة قدرها ٦,١ في المائة عن عام ٢٠١٦. واستمر الاتجاه الإيجابي في عام ٢٠١٨، حيث تم تسجيل زيادة بنسبة ١٣,٢ في المائة في الشهرين الأولين من العام مقارنة بنفس الفترة من سنة ٢٠١٧.

وفي ٩ شباط/فبراير، أتم صندوق النقد الدولي أول استعراض للأداء الاقتصادي للبلد ضمن إطار ترتيبات تسهيل الصندوق الممدّد (باعتمادات إجمالية قدرها ٥٥٣,٣ مليون يورو) وصرف القسط الثاني وقدره ١٤٥,٨ مليون مارك بوسني (٩٧,٢ مليون مارك بوسني إلى الاتحاد و ٤٨,٦ مليون مارك بوسني إلى جمهورية صربسكا). وقد تسنى إتمام الاستعراض الأوّل بعد أن أكملت السلطات البوسنية جميع الإجراءات المسبقة، بما في ذلك اعتماد تشريعات على مستوى الدولة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر لزيادة الضرائب على الوقود.

وقد استمرت في البلد عملية اعتماد ميزانية ٢٠١٨ إلى ما بعد عام ٢٠١٧ بالنسبة لمعظم المستويات الحكومية. وأقرّت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك ميزانية الدولة لعام ٢٠١٨ في ٢٥ كانون الثاني/يناير. وتبلغ مخصصات الميزانية المعتمدة ١,٩٥٤ مليار مارك بوسني، منها مبلغ ٩٥٠ مليون مارك بوسني خُصّص، كما هو الشأن خلال السنوات الستّ الماضية، إلى مؤسسات الدولة، ومبلغ ١,٠٠٤ مليار مارك بوسني لخدمة الديون الخارجية، أي بنقص قدره ٧ ملايين مارك بوسني عن سنة ٢٠١٧. وتثير الاعتمادات المرصودة لمؤسسات الدولة بعض المخاوف. فالميزانية تم تحديدها عند نفس المستوى المعتمد منذ عام ٢٠١٢، وكذلك حصّة الدولة من الإيرادات الضريبية غير المباشرة، التي تمثل أكثر من ٨٠ في المائة من إيرادات الدولة. وعلاوة على ذلك، تُظهر عائدات الدولة من مصادر أخرى وجود انخفاض مستمر. لذلك، تنطوي ميزانية الدولة لعام ٢٠١٨ على عجز قدره ٦٠,٢ مليون مارك بوسني، ستتم تغطيته من فائض سنة ٢٠١٧. ولا بُدّ من التّأكيد على أنّ المبلغ المخصّص لمؤسسات الدولة يتيح لها تغطية النّفقات الجارية الأساسية، ولكنه لا يمكّنها من العمل بأقصى طاقة ممكنة ومن الوفاء بالتزاماتها.

وقد تم اعتماد ميزانية الاتحاد في ١٩ كانون الثاني/يناير باعتمادات قدرها ٢,٨٨٢ مليار مارك بوسني، أي بزيادة قدرها ٦ في المائة عن ميزانية ٢٠١٧ التي أعيدت موازنتها. ومن المقرّر أن تصل الإيرادات المحلية إلى ٢,٢٦٩ مليار مارك بوسني (أي بزيادة قدرها ٦,٨ في المائة)، في حين ستتم تغطية العجز البالغ ٦١٣ مليون مارك بوسني (بزيادة قدرها ٣٥,٤ في المائة) من الاقتراض المحلي والأجنبي. وخلافاً للسنوات السابقة، تتضمن ميزانية الاتحاد مخصّصات كبيرة (٢٥٠ مليون مارك بوسني) للاستثمارات الرأسمالية في تشييد الطرق. وفي الوقت نفسه، يصل المبلغ المطلوب لدفع الدين الإجمالي

للاتحاد (١,١١ مليار مارك بوسني) والفائدة على الاقتراض (١٢٤,٩ مليون مارك بوسني) إلى مستوى ٥٤ في المائة من إجمالي الإيرادات المحلية المقررة في ميزانية الاتحاد لهذا العام، وهو أمر يبعث على القلق.

وكان استقرار صندوق المعاشات التقاعدية والتأمين الخاص على العجز هو الدافع الرئيسي لاعتماد البرلمان قانونا جديدا في ٢٥ كانون الثاني/يناير بشأن التقاعد والتأمين على العجز. وتنطوي التغييرات الرئيسية على ما يلي: زيادة المعاشات بنسبة ١٠ في المائة وبنسبة ٥ في المائة للمتقاعدين قبل ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨ وقبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، على التوالي؛ اعتماد نظام لحساب المعاشات التقاعدية على أساس سنوات الخدمة؛ ضبط حدود دنيا للتقاعد؛ إقرار حوافز للتقاعد المتأخّر؛ ومواءمة المعاشات مع تكاليف المعيشة. أما معاشات التّقاعد الدنيا والمضمونة فستظلّ كما هي. ويتمثّل أحد التغييرات المهمة بالنسبة للمتقاعدين في ضمان المدفوعات من قبل ميزانية الاتحاد بعد أن يتم، في غضون عامين، دمج الصندوق في نظام الخزانة. بيد أنّه لم يتم إجراء تحليل تام للآثار المالية للتغيرات المتوقّعة على الميزانية وعلى صندوق المعاشات.

ويواجه الاتحاد تحديات مستمرة بسبب مطالب قدماء المحاربين. فمخصّصات هؤلاء من موازنات الاتحاد والكانتونات والبلديات كبيرة، وقد وصل حجمها الإجمالي إلى ٦٥٠ مليون مارك بوسني في عام ٢٠١٧ (منها ٥٧٠ مليون مارك بوسني من ميزانية الاتحاد). ويقدر إجمالي أموال الميزانية المخصّصة لقدماء المحاربين منذ نهاية الحرب بنحو ١١ مليار مارك بوسني. وتشمل المطالب الجديدة تسجيل جميع المشاركين في الحرب، وتخصيص بدلات شهرية للمسرّحين والعاطلين عن العمل من قدماء المحاربين، وترشيد رابطات هؤلاء المحاربين.

أما الوضع المالي على مستوى الكانتونات فهو يظهر تحسنا. وقد اعتمدت جميع الكانتونات الاتحادية العشرة ميزانياتها لعام ٢٠١٨، وتمكّنت ٨ كانتونات من ذلك قبل حلول ٣١ كانون الأوّل/ديسمبر. وميزانية عام ٢٠١٨ المخصّصة لمدينة موستار جاهزة أيضا حسب ما أعلن عنه رئيس البلدية بالاتفاق مع رئيس الإدارة المالية، ووفقا للتعديل الاستثنائي لقانون الاتحاد بشأن الميزانيات الذي اعتمده البرلمان الاتحادي. وتبلغ الميزانية المعلنة ٥٩,٩ مليون مارك بوسني، أي بزيادة قدرها ٩ في المائة عن ميزانية سنة ٢٠١٧ التي أعيدت موازنتها. واعتمدت مقاطعة برتشكو ميزانيتها في ٢٦ آذار/مارس، أي قُبيل الموعد النهائي المحدّد في ٣١ آذار/مارس، وبلغت اعتمادات هذه الميزانية ٢٤٣,٩٨ مليون مارك بوسني، أي بانخفاض قدره ١,٣ في المائة عن ميزانية سنة ٢٠١٧ التي أعيدت موازنتها.

الالتزامات الدولية والمسائل الأخرى

في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، أعرب المجلس الوزاري لجماعة الطاقة عن أسفه لأنّ البوسنة والهرسك ما زالت لم تحرز تقدما في تنفيذ التزاماتها بموجب معاهدة جماعة الطاقة. ويعود السبب في ذلك إلى تنازع الكيانات حول مسألة تنظيم جوانب معينة من قطاع الغاز على مستوى الدولة. ولم يكن للعقوبات التي فرضتها جماعة الطاقة على البوسنة والهرسك، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أيّ أثر حتى الآن في حلّ تلك المنازعات.

وتواجه المؤسسة العامة للسكك الحديدية في البوسنة والهرسك قيوداً مالية للعام الثاني على التوالي، وذلك بسبب القرار الذي اتخذته جمهورية صربسكا من جانب واحد بتقييد تمويلها. وتشكل هذه الخطوة تهديدا خطيرا لاستقرار الشركة الوحيدة المنشأة حتى الآن بموجب المرفق ٩ من الاتفاق الإطاري

العام للسلام في البوسنة والهرسك، والمهمّة جدا في تنسيق قطاع السكك الحديدية تنسيقا ملائما. أضف إلى ذلك التّهديد الذي يشكّله الاستنتاج الحالي الذي توصلت إليه في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٧ حكومة جمهورية صربسكا بشأن دعوة وزارة النقل والاتصالات في جمهورية صربسكا إلى البدء باستعراض الاتفاق، المبرم عام ١٩٩٨ بموجب المرفق ٩ للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، بين الاتحاد وجمهورية صربسكا بشأن إنشاء شركة عامة مشتركة للسكك الحديدية كجزء من شركة النقل.

تاسعا – عودة اللاجئين والمشردين

يظلّ إعمال حقّ اللاجئين والمشرّدين في العودة إلى ديارهم التي غادروها بسبب الحرب شرطا أساسيا للوفاء بأحكام المرفق السابع من الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، الذي يطالب السلطات من كل المستويات بأن ''تهيئ في الأراضي التابعة لها الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الملائمة للعودة الطوعية للاجئين والمشردين وإعادة إدماجهم في جو من الوئام، دون محاباة لأي جماعة دون غيرها''.

ويظلّ التّعليم يشكل مسألة خِلافية في العديد من مجتمعات العائدين في البوسنة والهرسك. ولا تزال سلطات جمهورية صربسكا ترفض الاعتراف للتلاميذ البوشناق العائدين بحقهم في الإشارة إلى لغتهم على أنها ''اللغة البوسنية'' بموجب قرار للمحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في عام ٢٠١٦، وهي قد اختارت بدلا من ذلك التطبيق الانتقائي لحكم من أحكام دستورها يعطي هذه اللغة تسمية ''لغة الشعب البوسني'' في حين يشير إلى لغتي الشعبيْن الآخرين المؤسسيْن بعبارتي ''اللّغة الصربية'' و ''اللّغة الكرواتية''. وفي بداية فصل الربيع الدراسي، أثارت هذه المسألة احتجاجات الطلاب ومقاطعتهم داخل مجتمعات العائدين الموجودة حول زفورنيك.

وفي الوقت نفسه، ما زال الطلاب العائدون الصرب في الاتحاد، ولا سيما في كانتون ١٠ الذي تقطنه أغلبية كرواتية، يطالبون بإدخال اللغة الصربية في تعليمهم، دون أن يتحقق لهم ذلك.

عاشرا – التطوّرات في مجال الإعلام

لا يزال الإبلاغ المتحيّز والمتأثّر بالسياسة يطغى على هيئات البث العامة الثلاث، التي تتعرّض استقلاليتها لصعوبات بسبب مشاكل التمويل، والتردّد في تنفيذ الالتزامات القانونية بدمج الأنظمة، والتعيينات الإدارية الخاضعة للسياسة. وقد ازدادت حدّة هذه المشاكل بسبب ارتفاع نسق الخطابات والتقارير العامة التي تبعث على التفرقة وزعزعة الاستقرار في جميع أنحاء البلد.

وفيما يتعلّق بالتمويل، قامت اثنتان من هيئات البث العامة الثلاث، التابعة لمنظومة البث البوسنية (هيئة البوسنة والهرسك للإذاعة والتلفزيون، وهيئة اتحاد البوسنة والهرسك للإذاعة والتلفزيون) بإيجاد حلّ جزئي لمشاكل التمويل يتمثل في إبرام اتفاق يقضي بأن تقوم شركة الكهرباء في سراييفو بجمع ضريبة الإذاعة والتلفزيون. ومع ذلك، يظلّ نظام التمويل غير متوازن لأنّ هيئة الإذاعة لجمهورية صربسكا ليست جزءا من هذا الترتيب، وكذا اثنتان من شركات الكهرباء الأخرى، ولأنّ بعض السياسيين في المناطق ذات الأغلبية الكرواتية يحثون المواطنين على عدم دفع الضريبة، خلافا للتشريعات ذات الصلة.

وهناك أيضا مشاكل في تنفيذ القانون المتعلّق بتسجيل الكيانات القانونية المشتركة، الذي يتمثّل هدفه في الانتقال بمنظومة البثّ العام في البوسنة والهرسك من البثّ الإذاعي التناظري إلى البث الإذاعي الرّقمي، وإلى العمل كطرفٍ مشغّلٍ لشبكة رقمية مشتركة.

ولذلك، فإنّ هذه المنظومة لا توجد، بسبب عجز هيئات البث العامة عن العمل خارج دائرة التأثير السياسي وعدم وجود إرادة لدى الأحزاب السياسية الحاكمة بتطبيق القوانين ذات الصلة تطبيقا صحيحا، إلاّ على الورق. وهذا أمر مؤسف، لأن القانون السّاري يوفّر قاعدة قانونية صلبة لإرساء منظومة بثّ عام سليمة تخدم مصالح مواطني البوسنة والهرسك وفقا لمبادئ البرمجة المقبولة عموما.

حادي عشر – القوة العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي

تقوم عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك، بفضل ولايتها التنفيذية المستمرة، بدور حيوي في دعم الجهود التي يبذلها البلد من أجل توفير بيئة آمنة مطمئنة، مما يسهم بقدر كبير في تمكين مكتبي وسائر المنظمات الدولية الأخرى من الاضطلاع بأعباء الولايات المنوطة بنا.

ثاني عشر – مستقبل مكتب الممثل السامي

اجتمع في سراييفو، في ٧ و ٨ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٧، المديرون السياسيون للمجلس التوجيهي التابع لمجلس تنفيذ اتفاق السلام من أجل تقييم التّقدم المحرز في تنفيذ الاتّفاق الإطاري في البوسنة والهرسك، وأكّدوا التزامهم القاطع بسلامة أراضي البوسنة والهرسك وسيادتها، ودعمهم الكامل لي بصفتي الممثل السامي في كفالة احترام الاتفاق وتنفيذ المهام الموكلة لي بموجب المرفق ١٠ منه وبموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأكد المديرون السياسيون على ضرورة إنجاز خطة تحقيق الأهداف الخمسة والشرطين (خطة ٥+٢)، التي تظلّ ضرورية من أجل إغلاق المكتب. ومن المقرّر عقد الاجتماع المقبل للمجلس التوجيهي يومي ٥ و ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨ في سراييفو.

ويواصل مكتبي اتّباع نهج المسؤولية المالية في تخطيط الميزانية، والنتائج ظاهرة للعيان. ومنذ بدء ولايتي في آذار/مارس ٢٠٠٩، تقلّصت ميزانية المكتب بنسبة ٥٣ في المائة وانخفض عدد الموظفين التابعين لي بما يزيد عن ٥٨ في المائة. بيد أنّه في ضوء التخفيضات المستمرة والحادة، لا بُد من أن أشدد على ضرورة أن يتوفّر لي القدر اللازم من الميزانية والموظفين حتى أتمكّن من أداء مهامي بفعالية، وذلك باعتبار الحالة السائدة على أرض الواقع ووفقا لما يحقّ لي بموجب المرفق ١٠ بالاتفاق الإطاري العام للسّلام في البوسنة والهرسك.

ثالث عشر – الجدول الزّمني لتقديم التقارير

وفق مقتضيات قرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، وعملاً بالممارسة المتّبعة في تقديم تقارير دورية تحال إلى المجلس، أقدم طيه تقريري الدوري التاسع عشر. وسيكون من دواعي سروري أن أقدم معلومات إضافية إذا ما طلبها الأمين العام أو أي عضو من أعضاء مجلس الأمن في أي وقت. أمّا التقرير الدوري المقبل إلى الأمين العام فهو من المقرّر أن يُقدَّم في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.